

نشرة

آخر المستجدات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تصدرها سيجاب



نوفمبر/تشرين الثاني 2010

الجائزة البالغ قيمتها 100 ألف يورو المقدمة من وزارة لوكسمبورغ للشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي إلى مؤسسة هاربو للتمويل الأصغر، بإثيوبيا.

مؤتمر سنابل السنوي يجتذب أكثر من 600 مشارك.
عقدت سنابل مؤتمرها السنوي السابع "النمو بمسؤولية: بين الاتجاهات العالمية والخبرات الإقليمية" في قصر الأمويين للمؤتمرات في دمشق، سوريا، في الفترة 1-3 يونيو/حزيران 2010. وقد افتتح المؤتمر رئيس هيئة تخطيط الدولة، عامر لطفي، مثلاً لسعادة السيدة الأولى لسوريا، أسماء الأسد.

ولا يزال مؤتمر سنابل السنوي أكبر حدث للتمويل الأصغر في المنطقة. وقد حضر مؤتمر هذا العام ما يزيد على 600 مشارك وشهد محاضرات وعروض تقديمية من 70 متحدثاً من المنطقة وباقي أرجاء العالم.

آخر المستجدات الإقليمية

مؤسسة شواب تكرم أسماء بن حميدة وتمنحها جائزتها.
كرمت مؤسسة شواب، في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أسماء بن حميدة، المديرية التنفيذية لأندا العالم العربي، بمنحها جائزة المقاول الاجتماعي لعام 2010 عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد قدمت الجائزة في الحفل الافتتاحي لجلسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي أسسها كارل شواب.

وكانت بن حميدة قد أسست منظمة أندا العالم العربي في بلدها الأم تونس، بالاشتراك مع زوجها مايكل كراكنيل. وقد بدءا عملهما بمركز مجتمعي في إحدى الضواحي الفقيرة في تونس عام 1990 لتقديم التدريب المهني وخدمات أخرى للمتسربين من الدراسة. وبدأ المركز العمل في مجال التمويل الأصغر في عام 1995. حيث قدم في البداية قروضاً صغيرة إلى أمهات الأطفال الذين كانوا يساعدونهم بالفعل. واليوم يوجد لأندا 60 فرعاً على مستوى البلد، تخدم 150 ألف عميل نشط بحفظه قروض تبلغ قيمتها 55 مليون دولار أمريكي وطواقم عاملين قوامه 750 فرداً. وتعد بن حميدة أحد الأعضاء المؤسسين لشبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية - سنابل ورئيس مجلس إدارتها الأسبق.

سيب (SEEP) تكرم سنابل وتمنحها جائزة شبكة العام.
حصلت شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، سنابل، على "جائزة شبكة العام"، وذلك في المؤتمر السنوي لشبكة تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة (سيب) لعام 2010، والذي عقد في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. وقد اختيرت سنابل من بين 57

يسعدنا إعداد تقرير عن أنشطة شركائنا وعن التقدم المحرز في مجال التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2010.

يضم هذا الإصدار من نشرة مستجدات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابلة مع ناصر الفحطاني، مدير صندوق الخليج العربي للتنمية، حيث يلقي الضوء على بنوك التمويل الأصغر التابعة لصندوق الخليج العربي للتنمية في العالم العربي. كما يضم هذا الإصدار أيضاً قائمة بأحدث منشورات سيجاب وأبحاثها ذات الصلة بالتمويل الأصغر في المنطقة.

وتعرب سيجاب عن شكرها لجميع شركائها على إسهاماتهم في هذه الرسالة الإخبارية. ونتطلع إلى استمرار عملنا المشترك في سبيل الارتقاء بالاشتغال المالي في العالم العربي.

محمد خالد،

الممثل الإقليمي لسيجاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

رئيس تنفيذي جديد يتولى زمام القيادة في سيجاب:
تعين ليتلفيلد في شركة الاستثمار الخاص الخارجي (OPIC).
أعلنت سيجاب مؤخراً تعيين تيلمان إيريك رئيساً تنفيذياً. وكان إيريك في السابق أحد الشركاء في شركة الاستشارات الإدارية العالمية ماكينزي وشركاه. وقد جاء ليخلف إليزابيث ليتلفيلد، التي أصبحت الآن على رأس شركة الاستثمار الخاص الخارجي (OPIC)، وهي مؤسسة إثنائية تابعة للحكومة الأمريكية. ويتمتع إيريك بخبرة 20 عاماً في الخدمات المصرفية والإدارة والقطاع العام. وقد تقلد عدة مناصب قيادية في ماكينزي وشركاه. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، قدم إيريك المشورة لشبكات التمويل الأصغر والمؤسسات الخاصة والحكومات والكيانات التجارية بشأن إستراتيجيات تحسين القدرة على الحصول على التمويل. وهو يحمل درجة البكالوريوس من جامعة هامبورغ ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من المعهد الجامعي الأوروبي.

فعاليات وأحداث

أسبوع التمويل الأصغر الأوروبي لعام 2010 في لوكسمبورغ.
استضاف برنامج التمويل الأصغر الأوروبي أسبوع التمويل الأصغر الأوروبي لعام 2010 في لوكسمبورغ من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأول 2010. وستقدم خلال هذا الحدث جائزة التمويل الأصغر الأوروبي الثالثة، والتي ستسلط الضوء على مبادرات تمويل سلسلة القيمة. وتم منح

فريق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

زافيير رابلي
مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسيجاب
xreille@worldbank.org

محمد خالد
مثل سيجاب الإقليمي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا
mohammedkh100@yahoo.com

مايكل ترزي
كبير مستشاري السياسات بسيجاب
mtarazi@worldbank.org

مشروع تجربي لأفكار أنشطة الأعمال المقترحة. وتوجد معلومات إضافية في هذا الصدد على الموقع التالي: <http://www.cgap.org/islamicmfchallenge>

بلانيت فينانس (PlaNet Finance) تخطط لتوسيع نطاق جهود التأمين الأصغر على مستوى المنطقة بعد مشروعها في مصر. تخطط مجموعة بلانيت فينانس لتوسيع نطاق برامجها للتأمين الأصغر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في أعقاب تنفيذ برنامج التأمين الأصغر في مصر بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الأصغر الأولى وشركة التأمين العالمية آليانز جروب. كما تخطط بلانيت لتوسيع برامج التأمين الأصغر التابعة لها في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال شركة التأمين الأصغر التابعة لها؛ بلانيت جارانتى (PlaNet Guarantee). وتهدف بلانيت جارانتى إلى تقديم المساعدة الفنية إلى مؤسسات التمويل الأصغر والبنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين من أجل تطوير منتجات للتأمين الأصغر وضمانات القروض الصغرى.

تأخر الشرق الأوسط في التقدم لجوائز سيجاب لتقارير الأداء الاجتماعي لعام 2010. قدم ما يقرب من 350 مؤسسة للتمويل الأصغر تقاريرها عن الأداء الاجتماعي إلى شبكة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس) هذا العام للحصول على جائزة سيجاب لتقارير الأداء الاجتماعي لعام 2010. وهذا العدد يتجاوز كثيراً عدد المؤسسات التي تقدمت عام 2009 والبالغ 200 مؤسسة. وقد حصلت 173 مؤسسة من بينها على جوائز أو شهادات تقدير لجهودها في إعداد التقارير عن الأبعاد الاجتماعية لعملها. وتأتي الجوائز بمبادرة من سيجاب وشركائها مؤسسة مايكل وسوزان ديل، ومؤسسة فورد، وفريق عمل الأداء الاجتماعي، وتدير شؤونها شبكة ميكس. وكان على رأس تلك الزيادة الكبيرة في الاهتمام بجوائز تقارير الأداء الاجتماعي مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية وآسيا. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فلم تشهد سوى تغير طفيف، حيث لم تقدم بالتقارير سوى 18 مؤسسة تمويل أصغر فقط.

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية يصدر تقريره السنوي الأول. أصدر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - أحد برامج البنك الإسلامي للتنمية - تقريره السنوي الأول. ويقدم هذا التقرير وصفاً للعام الأول للبرنامج الذي تم استغراقه في وضع القواعد الأساسية للصندوق، بما في ذلك وضع الإجراءات والمبادئ التوجيهية. وكان الهدف الأصلي للصندوق جمع 10 مليارات دولار أمريكي، بإسهامات من البنك الإسلامي للتنمية والبلدان الأعضاء بالبنك، وحتى نهاية عام 2008، بلغ إجمالي التعهدات 2.61 مليار دولار أمريكي، 1.61 مليار دولار أمريكي منها مقدمة من 36 بلداً عضواً، ومليار دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية.

تقرير قياس الأداء المقارن 2010: انتهت شبكة تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس) وسنابل من جمع البيانات اللازمة لتقرير قياس الأداء المقارن المقبل. وسيتاح التقرير باللغة الإنكليزية في نهاية هذا العام وباللغة الفرنسية في العام المقبل. وقد نشر مؤخراً الإصدار

شبكة إقليمية ووطنية للتمويل الأصغر تتمتع بعضوية سيب، وكرمت سيب هذا العام الشبكات التي حققت نجاحاً مبرحاً في مجال الموارد البشرية والقيادة، وكذلك الإنجازات العامة على مدى العام الماضي.

سنابل تنتخب مجلس إدارة جديداً، وتضيف أعضاءً جديداً من مؤسسات التمويل الأصغر. انتخبت سنابل أعضاءً جديداً لمجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في 3 يونيو/حزيران 2010 بدمشق، سوريا. ويتألف مجلس الإدارة الجديد من كل من:

- حسن فريد، جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلي بالدقهلية، مصر، رئيس مجلس الإدارة
- زياد الرفاعي، مؤسسة تمويلكم، الأردن، نائب رئيس مجلس الإدارة
- زياد حليبي، مؤسسة الأمين، لبنان، أمين صندوق
- كريم فانوس، مؤسسة ليد (Lead) مصر
- ريم عبوشني، مؤسسة أصالة، فلسطين
- علي كيالي، برنامج تنمية المجتمعات الريفية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جبل الحص، سوريا
- محمد اللاعي، بنك الأمل، اليمن

وانضمت أربع مؤسسات جديدة للتمويل الأصغر إلى سنابل فيما بين شهري أبريل/نيسان ويونيو/حزيران 2010 ليرتفع بذلك إجمالي أعضائها إلى 80 عضواً والأعضاء الجدد هم الإغاثة الدولية ومركز التضامن للتنمية الاقتصادية من العراق، وبرنامج آيبن للادخار والإقراض من اليمن، والاتحاد الوطني لجمعيات القروض الصغرى من المغرب.

استجابة قوية لمبادرة خديبات التمويل الأصغر الإسلامي 2010. أطلقت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) بالاشتراك مع مصرف دويتش بنك والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة غرامين - جميل مبادرة عالمية تحت عنوان "خديبات التمويل الأصغر الإسلامي 2010: ابتكار نماذج مستدامة قابلة للتعميم تحركها اعتبارات السوق"، وذلك بهدف التشجيع على تصميم منتجات موافقة للتشريعة الإسلامية من أجل عملاء التمويل الأصغر الإسلامي.

وقد تلقت الأمانة أكثر من 130 طلباً من 46 بلداً في المرحلة الأولى من المسابقة. وعلى مدى الصيف، قامت هيئة التحكيم - المؤلفة من خبراء في ممارسات التمويل الأصغر والاستثمار والخدمات الاستشارية والتمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية - بدعوة مقدمي الطلبات المرشحين للتصفية النهائية إلى المرحلة الثانية من المسابقة.

وسيفوز الذين يصلون إلى الأدوار النهائية في ديسمبر/كانون الأول 2010 بمنحة قدرها 100 ألف دولار أمريكي بالإضافة إلى مساندة فنية تبعاً للاحتياجات لإطلاق

العربي من تقرير قياس وتحليل مستوى الأداء المقارن للتمويل الأصغر في البلدان العربية لعام 2009.

آخر المستجدات القطرية

أبو ظبي

شركة آبار للاستثمار في أبو ظبي تستثمر 54 مليون دولار أمريكي في صندوق بلو أورشارد وأوايسيس. أعلنت شركة آبار للاستثمار، ش.م.ع عن استثمارات بقيمة 34.5 مليون دولار أمريكي في صندوق بلو أورشارد للاستثمار في أسهم رأس المال و 19.8 مليون دولار أمريكي في صندوق أوايسيس. وتقوم شركة آبار للاستثمار، وهي شركة استثمارية مسجلة في بورصة أبو ظبي للأوراق المالية، بالاستثمار في مختلف القطاعات، بما فيها الطاقة والبنية التحتية والعقارات وشركات السيارات والخدمات المالية. وتعد شركة الاستثمارات البترولية الدولية أكبر المساهمين فيها، وهي بدورها ملوكة بالكامل لحكومة إمارة أبو ظبي. وصندوق بلو أورشارد للاستثمار في أسهم رأس المال الخاص صندوق سويسري يسعى إلى إقامة شركات طويلة الأجل مع مؤسسات التمويل الأصغر. كما يعد صندوق أوايسيس صندوقاً استثمارياً سويسرياً للاستثمار في المشاريع المبتكرة، القابلة للاستثمار تجارياً والتي تفيد بشكل مباشر المجتمعات المحلية منخفضة الدخل عن طريق توفير القدرة على الحصول على الرعاية الصحية والطاقة والمياه النظيفة والإسكان والتعليم.

مصر

البنك الدولي يقدم 300 مليون دولار أمريكي لتدعيم المؤسسات الصغيرة و الصغرى. حصلت مصر على تسهيل قرض بقيمة 300 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و الصغرى على الائتمان. وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع تسهيلات ائتمانية لفئتين من أنشطة الأعمال التي ستقدم من خلال البنوك والمنظمات غير الحكومية، كما يُحتمل أن تقدم عبر مؤسسات التمويل الأصغر. أما المرحلة الثانية فسيتم فيها توجيه المساندة عبر الفروع البنكية وشركات تمويل المشاريع الصغيرة المحتمل إنشاؤها في ظل اللوائح التنظيمية الجديدة للتمويل الأصغر.

مصر تصدر قوانين جديدة تنظم المؤسسات غير المصرفية، بما فيها مؤسسات التمويل الأصغر. أعدت وزارة الاستثمار في مصر مجموعة من القوانين والتعديلات الجديدة لتنمية وتحديث الخدمات المالية غير المصرفية مع التركيز على خدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن هذه القوانين الجديدة أن تضع قواعد وشروطاً لترخيص شركات التمويل الأصغر، وكذلك الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي. ووفقاً لوزارة، تهدف القوانين والتعديلات الجديدة إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

جهة استثمارية هولندية في التمويل الأصغر تقدم قروضاً لمؤسسة التضامن. قدمت شركة إدارة استثمارات التمويل الأصغر الهولندية، تريبل جامب، قرضاً بالعملية

المحلية غير محدد القيمة إلى مؤسسة التضامن، وهي واحدة من مؤسسات التمويل الأصغر المصرية التي بلغ إجمالي أصولها 8.6 مليون دولار أمريكي في عام 2008. وسيتم تمويل هذا القرض من جانب صندوق أوكسفام نوفيبل للتمويل الأصغر، وهو أداة للاستثمار في التمويل الأصغر تدار بواسطة تريبل جامب لإدارة الصناديق التي بلغ إجمالي استثماراتها 31 مليون يورو (40 مليون دولار أمريكي) في السنة المالية 2009. وتبعاً لتريبل جامب، يعد هذا القرض أول قرض مباشر بالعملية المحلية يقدم لإحدى مؤسسات التمويل الأصغر في مصر من قبل مؤسسة دولية للاستثمار في التمويل الأصغر.

مؤسسة التمويل الدولية تساعد شبكة التمويل الأصغر المصرية و"آي سكور (I-Score)". تساند مؤسسة التمويل الدولية دمج مؤسسات التمويل الأصغر في مكتب التحقق من الجدارة الائتمانية في مصر (إدارة الاستعلام الائتماني). وسيتم خلال المرحلة الأولى تسخير الترتيبات التجارية بين مؤسسات التمويل الأصغر، في ظل شبكة التمويل الأصغر المصرية الجديدة، وآي سكور. وسيقدم في المرحلة الثانية مساعدة فنية مباشرة إلى آي سكور لإعداد وتنفيذ أداة لإعداد التقارير الائتمانية للتمويل الأصغر.

أول مركز لخدمات مؤسسة التمويل الأصغر يغطي القاهرة: ترشيح مؤسسة التمويل الأصغر الأولى لجائزة المصرفي الأفريقي. على مدى عدة أشهر، قدم مركز خدمات تطوير الأعمال في الدرب الأحمر، واحدة من المناطق الأكثر فقراً والأكثر كثافة سكانية في القاهرة، بنجاح خدمات التدريب والتسجيل والربط في إطار البرنامج الاقتصادي لتوفير سبل كسب العيش في القاهرة، الذي تموله الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وحتى الآن قدم المركز خدمات التدريب والتسجيل إلى 2451 عميلاً، 57 في المائة منهم من النساء، كما قدم روابط سوقية للعملاء من خلال ستة مواقع عرض على مستوى القاهرة. كما حصلت مؤسسة التمويل الأصغر الأولى أيضاً على لقب مؤسسة التمويل الأصغر عام 2010 في جائزة المصرفي الأفريقي عام 2010 التي عقدت في واشنطن العاصمة.

العراق

مؤسسات التمويل الأصغر العراقية تكوّن شبكة لصناعة التمويل الأصغر وتتفق على مدونة للسلوك والأخلاقيات. كونت مجموعة من 14 مؤسسة تمويل أصغر عراقية شبكة صناعة التمويل الأصغر في شهر أغسطس/آب لمساعدة ممارسي التمويل الأصغر العراقيين على حشد الدعم وتوحيد الممارسات بصورة قياسية. وحتى عام 2009 كان أعضاء شبكة صناعة التمويل الأصغر العراقية، الذين يمثلون مؤسسات التمويل الأصغر كافة، يمتلكون محفظة قروض قائمة بإجمالي 88.2 مليون دولار أمريكي وما يقرب من 64000 عميل.

وفي الاجتماع الافتتاحي للشبكة ببغداد، اتفق ممثلو المؤسسات الأربع عشرة كافة على مدونة للسلوك والأخلاقيات تفرض السلوك الأخلاقي وتلتزم بخدمة

العراقيين منخفضي الدخل. كما تلزم المدونة مؤسسات التمويل الأصغر بأن تحافظ على قيم كإحترام الأديان وممارسات عالية الجودة والشفافية واحترام الأديان وممارسات الإقراض والتحصيل العادلة وخصوصية معلومات العملاء ودمج القيم الاجتماعية في عمليات اتخاذ قرارات العمل.

برنامج "جارة" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) يسعى إلى مساندة الشباب العراقي على خلق فرص للعمل. أعلن برنامج "جارة" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - المبادرة الرامية إلى تعزيز نمو القطاع الخاص والتشغيل في العراق - بدء برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات، والذي يهدف إلى إمداد الشباب العراقي المقيم في المناطق المحرومة من الخدمات أو الفقيرة بمهارات العمل الضرورية وفرص إقامة المشاريع وفرصة التأهل للحصول على القروض لبدء أنشطة الأعمال الخاصة بهم. وقد حصل البرنامج على 12 مليون دولار أمريكي من برنامج التنمية الموجهة التابع للسفير الأمريكي، ومن المتوقع أن يصل إلى 5000 شخص تتراوح أعمارهم من 18 إلى 35 عاماً. وسيستخدم ما يقرب من 4.5 مليون دولار أمريكي من تلك المنحة في إقراض هؤلاء الشباب.

وفي الوقت نفسه في محافظة الأنبار، افتتح برنامج جارة أول مكتب له لمبادرة الشباب العراقي، والذي يشكل أيضاً جزءاً من برنامج التنمية الاقتصادية للمحافظات. وتتألف مبادرة الشباب، التي تنفذ بالشراكة مع شبكة مؤسسات التمويل الأصغر لمشروع جارة من عدة مكونات، بما فيها برامج التلمذة الصناعية وخدمات التوظيف والتدريب على الوظائف وإقامة المشاريع وفرص قروض التمويل الأصغر.

مركز تلعفر للتنمية الاقتصادية يقدم أدوات قروض زراعية جديدة. أطلق مركز تلعفر للتنمية الاقتصادية - مؤسسة تمويل أصغر ممول من برنامج "جارة" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق - أداة جديدة للقروض الزراعية في محافظة نينوى العراقية. وتعتمد شروط السداد على الإنتاج الموسمي للمزارعين، ويمكن ضمان القرض من قبل أي شخص لديه الإمكانيات المالية. ويقدم مركز تلعفر للتنمية الاقتصادية أدوات قروض لصغار المصنعين والتجار ومقدمي الخدمات. وقد تأسس المركز في عام 2007 ويبلغ إجمالي أصوله 4.8 مليون دولار أمريكي ومحفظته قروضه 3.4 مليون دولار أمريكي، حتى عام 2008، وفقاً لمركز تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس).

تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يستعرض تطور قطاع التمويل الأصغر في العراق وحالته الراهنة. وفقاً لتقارير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قامت صناعة التمويل الأصغر في العراق بصرف ما يقرب من 453 مليون دولار أمريكي، كما تبلغ محفظته القروض القائمة 86 مليون دولار أمريكي تقريباً، وقدمت خدماتها إلى 63 ألف مقترض نشط، حتى أبريل/ نيسان 2010، وقدمت القروض بفائدة تتراوح من 12 إلى 18 في المائة، وكانت 15 في المائة منها للنساء. وذكرت التقارير أن معدل سداد تلك القروض بلغ 99

في المائة. ووفقاً للتقرير، ساعدت بعض التغييرات القانونية الأخيرة صناعة التمويل الأصغر في العراق، وكان من بينها إصدار قانون جديد للمنظمات غير الحكومية يمكن مؤسسات التمويل الأصغر من الاستمرار كجهات لتقديم الخدمات المالية الجيدة لأصحاب الدخل المنخفض في العراق نظراً لأن "البنك المركزي العراقي يدرك أن التمويل الأصغر يعد أداة وساطة فعالة للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم". ويمكن الاطلاع على هذا التقرير على الرابط التالي: http://www.imfi.org/files/StateOfIMFI_USAID_en.pdf

الأردن

إرشادات جديدة تسمح للبنوك الأردنية بالعمل مع شبكات الهاتف المحمول. في التاسع من يونيو/حزيران 2010 أصدر البنك المركزي الأردني منشوراً سمح فيه للبنوك المرخصة بالعمل مع شركات تشغيل شبكات المحمول لتقديم خدمات محفظة المحمول والحفظة الإلكترونية. وأعلن البنك المركزي الأردني أن دور البنك ينحصر في فتح "حساب تسوية" لشركة تشغيل شبكة المحمول والتأكد من أن شركة التشغيل لا تصدر أموالاً إلكترونية تتجاوز رصيد حسابها. كما نص هذا المنشور أيضاً على ضرورة أن تتأكد البنوك من أن شركة تشغيل شبكة المحمول مرخصة من الجهة التنظيمية للاتصالات لتقديم تلك الخدمات وأن تحويلات الأموال في حدود الأردن وأن جميع المعاملات تتم بالدينار الأردني وأن الحد الأقصى السنوي للأموال المحولة أو المودعة في أي حساب محفظة محمول أو محفظة إلكترونية لا يتجاوز 2500 دينار (3500 دولار أمريكي).

صندوق المرأة يشترك مع المؤسسة المصرفية العالمية النسائية في تقديم التأمين الأصغر. أطلق صندوق المرأة الأردني مؤخراً أداة للتأمين الأصغر، تحت اسم "رعاية" بالاشتراك مع المؤسسة المصرفية العالمية النسائية. وتقدم وثائق التأمين للمقترضات من صندوق المرأة، اللاتي يدفعن قسطاً شهرياً مع سداد القرض الخاص بهن. ويغطي التأمين المصاريف الطبية والدخل المفقود نتيجة إغلاق أنشطة الأعمال ورعاية الأطفال والانتقالات من أجل الحصول على الخدمات الطبية. وتقدم أداة التأمين "رعاية" بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وخدمات زيورخ المالية، وشركة المنارة للتأمين وهي شركة تأمين أردنية.

مؤسسة التمويل الدولية تستثمر في الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة، وتعزز من نوع الطاقة. تقدم مؤسسة التمويل الدولية قرضاً قيمته ثلاثة ملايين دولار أمريكي إلى الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم) لمساعدتها في زيادة محفظة قروضها الصغرى المقدمة للأسر منخفضة الدخل في الأردن. وتوجه تلك القروض الصغرى إلى شراء وتركيب لوحات شمسية لتسخين المياه، ما يساعد على خفض انبعاث غازات الدفيئة وتهيئة فرص عمل. كما ستقدم مؤسسة التمويل الدولية لتمويلكم أيضاً خدمات استشارية للمساعدة على زيادة قدرتها على تمويل مشاريع الطاقة الفعالة والمتجددة في الأردن.

لبنان

بنك الاستثمار الأوروبي يخطو أول خطوة مباشرة في مجال التمويل الأصغر اللبناني. في مايو/أيار 2010، منح بنك الاستثمار الأوروبي قرضاً ممتازاً بلا ضمان تزيد قيمته قليلاً على مليوني دولار أمريكي (1.5 مليون يورو) إلى مؤسسة "المجموعة". ويمثل هذا القرض أول مبادرة مباشرة للتمويل الأصغر يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي في لبنان.

المغرب

البنك المركزي المغربي يعلن عن إجراءات لإعادة تنظيم قطاع التمويل الأصغر. في اجتماع أقيم مؤخراً للمجلس بشأن السياسات النقدية، أعلن محافظ البنك المركزي أن جمعيات التمويل الأصغر الصغيرة والمتوسطة ستجتمع في شبكة تابعة لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب. كما يتناول الإصلاح أيضاً وضع مهام مشتركة للحكومة في الشبكة، مثل أنظمة المعلومات والحاسبة والرقابة الداخلية/إدارة المخاطر. وقد أصدرت وزارة المالية أيضاً قراراً يحدد شروط مكتب تحديد الجدارة الائتمانية، ولكن ما زالت اتفاقية العضوية في شبكة التمويل الأصغر لم توقع بعد. كما يطالب البنك المركزي أيضاً قطاع التمويل الأصغر بوضع مدونة أخلاقيات تطبق على القطاع بأكمله، وليس فقط على شبكة التمويل الأصغر، ليحل محل المدونة التي تعود إلى عام 2004.

عمان

بلانيت فينانس الإمارات تخطط لإطلاق مؤسسة تمويل أصغر في عمان. تخطط بلانيت فينانس الإمارات العربية المتحدة، إحدى وحدات مؤسسة دعم التمويل الأصغر "مجموعة بلانيت فينانس الكائنة بفرنسا"، لإطلاق مؤسسة تمويل أصغر في سلطنة عمان. كما تتلقى مؤسسة التمويل الأصغر، وهي شركة مساهمة، دعماً من مجموعة أجييت كيمجي الكائنة بعمان وشركة محمد البرواني القابضة ورجل البر سمير فانسي. كما تساند وزارة التنمية الاجتماعية العمانية هذا المشروع أيضاً. وبمجرد إنشائها، ستقدم مؤسسة التمويل الأصغر قروضاً مدتها عاماً واحداً بقيمة تتراوح من 800 إلى 4000 دولار أمريكي.

المناطق الفلسطينية

سلطة النقد الفلسطينية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنشئان لجنة لاستعراض دور التمويل الأصغر في التنمية. ترأس كل من سلطة النقد الفلسطينية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لجنة عمل لبحث دور التمويل الأصغر في التنمية بفلسطين. وستعمل هذه اللجنة أيضاً على تنسيق جهود الجهات المانحة في ذلك المجال. وتهدف هذه اللجنة إلى إعداد إطار سياسات للتمويل الأصغر في فلسطين، ويجري العمل على صياغة خطة عمل تفصيلية تتضمن أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية بتطوير ومساندة هذا القطاع.

ثمانية مؤسسات تمويل أصغر توقع عقوداً للحصول على خدمات مكتب معلومات الائتمان. وقعت ثمانية مؤسسات مالية على مذكرات تفاهم مع مكتب

معلومات الائتمان الذي يعمل على الإشراف على مخاطر الائتمان. ويجري العمل حالياً على توفير هذه الخدمة لباقي المؤسسات المتخصصة في الإقراض. كما أنشأت سلطة النقد الفلسطينية أيضاً وحدة إئتمانية لتوعية الجمهور والتعامل مع الشكاوى في قسم الرقابة والتفتيش. وستساعد هذه الوحدة على تعزيز فهم الخدمات المصرفية في فلسطين، وتهدف إلى حل شكاوى وتظلمات المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر.

السودان

مؤتمر برعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يركز على التحسينات التي طرأت على التمويل الأصغر في جنوب السودان. ناقش خبراء التمويل الأصغر في "مؤتمر التمويل الأصغر الأول لجنوب السودان" الذي أقيم مؤخراً الحاجة إلى توسيع نطاق صناعة التمويل الأصغر في جنوب السودان عن طريق التركيز على هدفين: بناء القدرات والاستماع إلى العملاء. وقد وصف المؤتمر بأنه الأول من نوعه وحضره مسؤولو الحكومة السودانية والجهات المانحة وخبراء فنيون وخبراء في التمويل الأصغر بهدف تبادل أفضل ممارسات العمل ومناقشة وسائل توسيع نطاق ذلك القطاع. وقد أقيم هذا المؤتمر تحت رعاية مشروع تحقيق التنمية الاقتصادية في جنوب السودان من خلال التمويل الأصغر التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

سوريا

غرامين - جميل تقدم ضماناً إلى "مؤسسة التمويل الصغير الأولى" بسوريا. أصدرت مؤسسة غرامين - جميل، مؤسسة العمل الاجتماعي التي تأسست عام 2007 لخدمة صناعة التمويل الأصغر في العالم العربي، ضماناً بالعملية المحلية بقيمة 2.7 مليون دولار أمريكي إلى مؤسسة التمويل الصغير الأولى بسوريا التابعة لوكالة الأغا خان، التي تعد جزءاً من وكالة الأغا خان للقروض الصغيرة. ويركز التسهيل الائتماني على تحسين معيشة 2700 من السوريين المحرومين من خلال التسهيلات الائتمانية والمدخرات والخدمات المالية الأخرى. وتبعاً لشركة زاوية، وهي شركة معنية بمعلومات الأعمال في الشرق الأوسط، فإن ضمان غرامين - جميل يدعم تسهيلاتاً تجارياً للسحب على المكشوف مقدماً من بنك عودة بسوريا، وهو أول بنك تجاري يقرض قطاع التمويل الأصغر في سوريا. وتشير زاوية إلى أن غرامين - جميل قدمت إلى الآن ما يقرب من 20 مليون دولار أمريكي لمعاملات ضمان ائتمان جزئي. وقد تم إحداث رفع مالي لتلك الضمانات بمقدار 2.2 مرة من قيمتها المتوسطة بجمع تمويل تجاري إجمالي بلغت قيمته 44 مليون دولار أمريكي لشركائها من مؤسسات التمويل الأصغر.

اليمن

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يقدم ثمانية ملايين دولار أمريكي إلى بنك الأمل للتمويل الأصغر. خصص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ثمانية ملايين دولار أمريكي إجمالياً مقسمة بالتساوي بين تمويل رأس المال والاقتراض إلى بنك الأمل للتمويل الأصغر.

عاملة في الأردن واليمن والبحرين؛ كما تم الترخيص لبنكين جديدين في سوريا وسيراليون ومن المزمع أن يبدأ عمليتهما قريباً. وما زال هناك المزيد من البنوك على وشك الخروج للضوء في لبنان والسودان وموريتانيا. وقد قامت نشرة آخر المستجديات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تصدرها سيجاب بمقابلة ناصر القحطاني المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية بشأن خططه لدعم نمو قطاع التمويل الأصغر في العالم العربي.

ما هي مكانة التمويل الأصغر في الإستراتيجية العامة للبرنامج؟

يعمل البرنامج في مجال التنمية البشرية على المستوى الدولي من خلال شراكة فعالة مع الأمم المتحدة ومؤسسات التنمية الدولية، والإقليمية والوطنية، والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

ومنذ أن بدأ البرنامج في عام 1980 أسهم في مساندة وتمويل 1298 مشروعاً في 133 بلداً نامياً، من بينها 974 مشروعاً اكتملت بالفعل، و324 مشروعاً قيد التنفيذ.

كما أن رسالة البرنامج في مساندة التمويل الأصغر تنعكس في الإستراتيجية التي تركز بشكل رئيسي على التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى رفاهية غالبية الناس.

لقد حظيت مبادراتكم بإنشاء بنوك للفقراء في العالم العربي بنقاش واسع في المنطقة. فهل استفادت المبادرة من ذلك النقاش؟

تعرضنا للانتقاد من جانب بعض الأطراف في السوق في ذلك الوقت من دون فهم حقيقي لمقصدنا أو حتى محاولة التواصل معنا. وكان الذي يشغل معظمنا الاعتقاد بأن البرنامج سيهيمن على السوق دون أن يترك لهم مجالاً. وهذا السبب هو الذي دفع البرنامج إلى التهدئة من وتيرته وإبلاء مزيد من الحذر لضمان نجاح المبادرة.

فالشغل الأساسي تمثل في أن مبادرتنا يمكن أن تلحق الضرر بجهود بناء قطاع تمويل أصغر مستدام. وقد أجبنا عن ذلك بأن بنوكنا الأولى في الأردن حققت استدامة تشغيلية في غضون العام الأول له، وهو رقم قياسي، لا في المنطقة وحدها، بل في بقية أنحاء العالم كذلك. هذا، وقد أطلقت جميع بنوكنا الأخرى بخطة أعمال مدتها خمس سنوات لكي تحقق الاستدامة التشغيلية والمالية. وعلى هذا فمسألة الاستدامة وإتباع أفضل الممارسات في ذلك المجال أخذوا في الاعتبار من اليوم الأول. وعلى هذا الأساس نحدد أسعارنا. فلا أظن أن مسألة استدامة بنوكنا لا تزال مطروحة.

أصر البرنامج على إصدار قانون خاص بالبنوك في كل بلد كشرط مسبق قبل إطلاق العمل في هذا البلد، حتى في البلدان التي يوجد فيها بالفعل قانون للتمويل الأصغر. ما الذي تحاولون الوصول إليه من خلال ذلك النهج؟

باختصار، يرجع السبب وراء قرارنا باستصدار قوانين

وقال يوكيكو أومورا نائب رئيس الإفاد أن الاستثمارات والشراكة بين الإفاد والبنك "ستمكن الصندوق من الوصول إلى الفقراء في المناطق الريفية لتقديم القروض إلى صغار المزارعين والصيادين والفئات الأخرى منخفضة الدخل". وفي مايو/أيار 2010 أعلن بنك الأمل تقديم 2.6 مليون دولار أمريكي كقروض مصروفة و1.2 مليون دولار أمريكي قروض قائمة و556 ألف دولار أمريكي إجمالي مدخرات و8300 مقترض نشط و9500 مدخر نشط.

بنك الأمل للتمويل الأصغر يسعى للوصول إلى الشباب

اليمني. أعلنت هيئة البريد اليمني أن بنك الأمل للتمويل الأصغر أعد صندوق قروض موجهاً للشباب بالاشتراك مع مؤسسة صلتك، وهي مؤسسة أنشأتها صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند في قطر في يناير/كانون الثاني 2008. وقد تأسست مؤسسة صلتك للمساعدة في خلق فرص جديدة للشباب في جميع أنحاء العالم العربي. وسيقدم صندوق القروض الذي يستهدف الشباب في الفئة العمرية 18-30 عاماً قروضاً لأكثر من 800 من أصحاب المشاريع الصغرى خلال فترة جريبية أولية مدتها 24 شهراً. ومن المقدر أن تحقق تلك القروض ما يقرب من 1000 فرصة عمل للشباب اليمني. وسيستهدف البرنامج في البداية شباب المناطق الحضرية في المدن اليمنية الكبرى، ولكن ستقدم القروض إلى عدد كبير من الشباب في المناطق الريفية والمجرومة في البلد بعد انتهاء المدة التجريبية. وسيقدم هذا الصندوق إلى جانب مشاريع أخرى تهتم بالشباب مثل التدريب على إقامة المشاريع وخدمات تنمية أنشطة الأعمال والوصول إلى الأسواق.

شبكة اليمن للتمويل الأصغر تحتفل بالانطلاق الرسمي.

انطلقت مؤخراً بشكل رسمي شبكة اليمن للتمويل الأصغر؛ وهي شبكة جديدة لمؤسسات التمويل الأصغر في اليمن. وقام بإنشاء شبكة اليمن للتمويل الأصغر الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع للحكومة الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل مهمة شبكة اليمن للتمويل الأصغر في "بناء البنية التحتية الداعمة اللازمة لتعزيز قدرات المؤسسات المحلية وتقديم مجموعة من الخدمات والأدوات المالية للفقراء من أصحاب المشاريع، بطريقة فعالة التكلفة، ما يزيد من القدرة المستدامة على الحصول على التمويل، ويعزز من نطاق مشاركة الشباب والنساء في الأنشطة الاقتصادية".

مقابلة مع ناصر القحطاني المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية

تعود جذور مبادرة صندوق الخليج العربي للتنمية الرامية إلى إنشاء بنوك للفقراء في العالم العربي إلى الاجتماع الذي عقد عام 1997 بين صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس الصندوق، ومحمد يونس في القاهرة.

وقد أطلقت المبادرة في أوائل القرن الحادي والعشرين. وبعد ذلك بعقد من الزمان، كانت هناك ثلاثة بنوك

ونعتقد أنه نتيجة لتلك السياسة خطى بنوكنا بجميع الجوانب الإيجابية لوجود الحكومات في مجلس الإدارة دون التعرض للتحديات أو التهديدات التي يمكن أن تنجم عن تلك المشاركة.

ومن ناحية أخرى، فإن مشاركة الحكومة في بعض الأحيان مهمة جداً نظراً لأن القطاع الخاص، لا سيما البنوك التجارية، لم يخدم الفقراء واستبعدهم من النظام المالي. لهذا السبب أيضاً أصررنا منذ البداية على إشراك بعض ممثلي القطاع الخاص، ولكن المهمة لم تكن سهلة في البداية. ولكن مع الوقت، وبفضل حملة البرنامج لزيادة توعية القطاع الخاص بتلك المبادرة، بدأنا نرى المزيد من الأشخاص من القطاع الخاص الذين يؤمنون بكل من دور التمويل الأصغر في مكافحة الفقر ونموذج الأعمال الاجتماعية. ولذا بدأنا نشهد زيادة في حصص القطاع الخاص على حساب حصص الحكومات.

وعليه لما كان القطاع الخاص في سوريا راجياً في الحصول على أكثر الحصص، أصبحت حصة الحكومة رمزية. ونحن نعمل في لبنان من أجل الحصول على ترخيص ضمن الإطار التنظيمي القائم دون الحاجة إلى قانون خاص أو إلى مشاركة الحكومة في تلك العملية.

نجح بنك الأمل في اليمن، باعتباره واحداً من أوائل مؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي، في تقديم منتجات ادخارية طوعية. ما الدروس المستفادة التي يمكن أن تستلهمها المؤسسات الأخرى في المنطقة التي ترغب في تقديم منتجات ادخارية؟

يمكننا الخروج بعدة دروس مستفادة من ذلك النجاح. أولها وجود عدد من الأفراد الراغبين في الحصول على حسابات ادخار أكبر من أولئك الراغبين في الحصول على قروض، ومع ذلك فلم يتم خدمتهم.

وبناءً على ذلك، قام بنك الأمل بوضع ثلاثة سيناريوهات لتجميع المدخرات: الأول سيناريو واقعي بإمكانية الوصول إلى ثلاثة أضعاف عدد المقترضين النشطين (300 ألف) بنهاية عام 2013، والآخر سيناريو متفائل بإمكانية الوصول إلى خمسة أضعاف عدد المقترضين النشطين (500 ألف) بنهاية عام 2013. الدرس الثاني، هو أن المستوى المتوسط للمدخرات في منطقتنا ضعيف جداً، فليس هناك مدربون أو مواد تدريبية أو استشاريون يمكنهم تقديم المساعدة الفنية لإعداد مثل تلك الأدوات في منطقتنا، لذا، اضطر بنك الأمل إلى الاعتماد على ذاته، والمضي في الأمر بانباع طريقة التجربة والخطأ من أجل إعداد تلك الأدوات. كما لا يوجد أيضاً قياسات للأداء المقارن على المستوى الإقليمي حتى يتسنى لمؤسسات التمويل الأصغر مقارنة أدائها مقابل هذه القياسات الاسترشادية. أما الدرس الثالث فهو وجوب أن تكون مؤسسة التمويل الأصغر مستقرة بصورة جيدة وتتمتع بالثقة حتى تقدم خدمات ادخارية. فمن الأسهل إقناع الناس بأخذ أموالك من خلال القروض عن إقناعهم بإعطائك أموالهم؛ أي مدخراتهم. الدرس الرابع، كما هو الحال مع القروض الصغرى، هو كلما كانت إجراءات

خاصة للبنوك إلى محاولتنا لتحسين البيئة التنظيمية للتمويل الأصغر في تلك البلدان عن طريق الاستفادة من علاقاتنا الطيبة بالحكومات. ففي الأردن على سبيل المثال، كان القانون الخاص بإنشاء البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة يعفي البنك من الضرائب والجمارك كافة وما إلى ذلك، وبعدها بعدة شهور منحت تلك الإعفاءات لجميع مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى في الأردن. وفي اليمن، سمح القانون الخاص ببنك الأمل للبنك بتعبئة المدخرات، على الرغم من عدم خضوع البنك للإشراف من قبل البنك المركزي. وإخضاع بنك الأمل للإشراف من جانب البنك المركزي، صاغ البنك المركزي اليمني قانوناً جديداً لبنوك التمويل الأصغر يسمح له بترخيص بنوك جديدة وكذلك الإشراف على بنك الأمل. كما فتح ذلك الباب أمام تحول بعض مؤسسات التمويل الأصغر القائمة التابعة لمنظمات غير حكومية ووحدات التمويل الأصغر في البنوك القائمة إلى بنوك تمويل أصغر. وقد أقر البرلمان القانون في مارس/آذار 2009، ومنح ترخيصاً بالفعل لأكبر شركة صرافة مالية في اليمن لتتحول إلى بنك للتمويل الأصغر.

وأخر الحالات من سوريا، حيث كانت تلك المسألة مثارا للجدل، وكان هناك مرسوم بشأن التمويل الأصغر يسمح بإنشاء مؤسسات، لا بنوك، للتمويل الأصغر. أولاً، لم يكن في وسعنا التسجيل بموجب ذلك القرار لأنه يتطلب منا التسجيل كشركة، وبصر قانون الشركات الجديدة على بيع 40 في المائة على الأقل من الأسهم من خلال اكتتاب عام، فلم يكن بوسعنا التقدم نظراً لأن بنوكنا هي أعمال اجتماعية (social business). وفي بيئة مؤسسات الأعمال الاجتماعية، لا توزع الأرباح على حملة الأسهم، بل تضاف الأرباح إلى قاعدة رأس المال لزيادة نطاق وصول البنك. ثانياً، بوصفنا مؤسسة أعمال اجتماعية، فقد كنا نرغب في الحصول على إعفاءات ضريبية للبنك. وثالثاً، كنا نرغب في إنشاء بنك متكامل، وهو الأمر الذي لا يسمح به في ظل المرسوم رقم 15 بشأن المؤسسات المالية غير المصرفية. ولكننا، مجدداً، نتوقع أن يحقق المرسوم رقم 9 لعام 2010 الصادر خصيصاً لبنوكنا (الإبداع) خطوة للأمام على طريق تنظيم التمويل الأصغر في سوريا.

من بين الانتقادات التي أثيرت كانت مشاركة الحكومات كجهات مساهمة في البنوك. كيف تقيم هذه التجربة؟

نحن نؤمن في البرنامج بأنه من الضروري أن تلعب الحكومات دورها. فعند إشراك الحكومات كجهات مساهمة، فإننا بذلك نيسر عملية إصدار القوانين الخاصة ونحسن من البيئة التنظيمية. وفي جميع البنوك التي أنشأناها، أصررنا على أن يكون رئيس مجلس الإدارة من القطاع الخاص وأن يكون مجلس الإدارة محكوماً بسياسات تمنح تفويضاً واضحاً للسلطة للمدير التنفيذي وهيئة الإدارة العليا. ومن شأن ذلك ضمان عدم تدخل الحكومة في أنشطة البنك اليومية وكذلك في التعيينات وإجراءات تقديم القروض. نظراً لكونها مسائل تشغيلية محضة ولا دخل لمجلس الإدارة فيها.

الذي حققناه في العالم العربي، يجب نقل تلك الخبرة إلى أفريقيا، وبالفعل سنتوسع في بلدان أفريقية أخرى، وهدفنا من إنشاء بنك لنا في سيراليون هو نقل المعرفة الفنية إلى البلدان الأفريقية الأخرى.

نعلم أن البرنامج يعمل من أجل الحصول على ترخيص لبنك جديد في لبنان. ما البلدان الأخرى المدرجة على خطتكم للسنوات الخمس المقبلة؟
نعمل حالياً من أجل الحصول على ترخيص جديد في مصر لإقراض الأفراد. هذا بالإضافة إلى أنشطة التمويل الأصغر لمؤسسة الأمل، وهي جهة لتقديم التسهيلات المؤسسية تمنح القروض إلى المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدورها بتقديم القروض إلى أصحاب المشاريع الصغرى. كما أن لدينا في الطريق خططاً في السودان وموريتانيا وجيبوتي وفلسطين.

ويوجد لدى بنوكنا الثلاثة العاملة حالياً ما يقرب من 40 ألف مقترض نشط و16 ألف مدخر نشط. ونتوقع زيادة هذه الأعداد إلى ما يقرب من 300 ألف مقترض نشط و500 ألف مدخر نشط بنهاية عام 2015، تعمل على خدمتهم شبكة من ستة أو سبعة بنوك.

إضافة إلى بنوك الفقراء، ما الأنشطة الأخرى التي يضغط بها الصندوق لتدعيم سبل الوصول إلى التمويل في العالم العربي؟

بينما كنا نعمل على إطلاق بنوكنا، كنا نساند جهود بعض مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة. وقد قدمنا أكثر من 100 منحة لذلك الشأن. كما خصصنا جائزة برنامج الخليج العربي للتنمية للتمويل الأصغر عدة مرات. كما كنا من بين المساندين الرئيسيين لسنابل (شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية) منذ سنواتها الأولى. كذلك، فإننا نعمل حالياً على إطلاق صندوقنا الرئيسي للوساطة المالية، وهو ذو طبيعة اجتماعية، وسيكون مكرساً لتوفير مختلف الأدوات المالية (قروض، ضمانات قروض، والاستثمارات في حقوق الملكية وما في حكمها، إلخ) لا لبنوكنا وحسب ولكن لمؤسسات التمويل الأصغر كافة في المنطقة.

فتح حساب ادخاري أسهل وأسرع وأقل في العقوبات - مثل اشتراط حد أدنى للربح أو تحصيل رسوم لفتح الحساب - زاد الجذاب الناس إلى فتح حسابات.

أصبح البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في الأردن متمتعاً باستخدام تشغيلية في غضون عام تقريباً بعد صرف قرضه الأول، وهو رقم قياسي في المنطقة. فما السر وراء ذلك؟ ولماذا لم نشهد الشيء نفسه في اليمن والبحرين لاحقاً؟

كما ذكرت، لقد أثبت هذا أن الاستخدام كانت حجر الزاوية لمبادرتنا منذ البداية. ويتوقف الوقت الذي يستغرقه البنك في الوصول إلى الاستخدام على مدى دقة المعلومات عن السوق الذي أنشئ فيه البنك. وعادة ما تناقش عندما نقوم بوضع خطة الأعمال.

وبالطبع، ففي سوق ناضجة مثل الأردن، الناس أكثر اعتياداً على أخذ القروض وسدادها، ومن السهل استقطاب مديري ذوي خبرة طويلة في التمويل الأصغر. وقد كنا محظوظين بالحصول على واحد من أكثر الخبراء حنكة: لا في البلد وحده بل وفي المنطقة أيضاً. من ناحية أخرى، في مثل ذلك البلد، من السهل تحقيق الاستخدام على نحو أسرع من بلدان مثل اليمن والبحرين، حيث القطاع جديد نسبياً ويتعين على بنوكنا أن تغير من ثقافة التمويل الأصغر والائتمان الأصغر من جانب، ومن ناحية أخرى عليها أن تطور من قدرات موظفيها وإدارتها من البداية. وفي الحقيقة، استفادت بنوكنا في اليمن والبحرين بصورة كبيرة من تجربة بنوكنا في الأردن في أيامها الأولى، والآن يجري نقل تجربة بنوكنا في اليمن إلى البنوك الجديدة في سوريا وسيراليون على النحو ذاته.

حصل برنامج الخليج العربي للتنمية على ترخيص ويعمل على تدشين بنك للتمويل الأصغر في سيراليون، وهي بالطبع بلد غير عربي. أنتوقع مشاهدة مزيد من البنوك في بلدان خارج العالم العربي؟

سيراليون واحدة من أفقر بلاد العالم، وبعد النجاح

البحوث والمنشورات

غير المصرفية الشرائح الأقل دخلاً، ولكن محدودة البيانات لا تسمح بإجراء تقييم شامل لدور تلك المؤسسات.

وقد بدأ يناط بالجهات التنظيمية المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكاليفات بتحقيق الاشتغال المالي؛ فهي مسؤولة في الغالب عن أربعة مجالات في أجندة الاشتغال المالي هي: حماية المستهلك والتوعية المالية والترويج للتمويل الأصغر وتشجيع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. http://www.cgap.org/p/site/c/template_/rc/1.26.14234

يقدم مركز تنظيم الاشتغال المالي الجديد التابع لسيجاب مجموعة واسعة وملائمة من القوانين واللوائح التنظيمية الأكثر صلة بالاشتغال المالي http://www.cgap.org/p/site/c/regulation_center/.

كل العيون على جودة الأصول: مسح تقييمي عالمي للتمويل الأصغر 2010. تهدف سيجاب في هذه الدراسة العرضية إلى تزويد مجتمع المستثمرين بمعايير استرشادية للأداء المقارن لتقييم أصول التمويل الأصغر باستخدام مجموعتين من البيانات، إحداها عينة من 200 معاملة للاستثمار في أسهم رأس المال الخاص فيما بين عامي 2005 و2009، والأخرى بيانات عن ثماني مؤسسات مالية معنية بذوي الدخل المحدود مسجلة للتداول العام. <http://www.cgap.org/gm/document-1.9.42531/OP16R.pdf>

استقصاء عن توظيف التكنولوجيا في التمويل الأصغر 2008. أجرت سيجاب، خلال عام 2009، استقصاءً شمل 152 مؤسسة تمويل أصغر على مستوى العالم، أسفر عن تزايد استخدام مؤسسات التمويل الأصغر لأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات لتتبع المعاملات وحسابات العملاء. ولكن العديد منها لا يزال يفتقر إلى أنظمة معلومات تعمل بشكل جيد وكذلك القدرة على الحصول على البنية التحتية الضرورية لبناء عمليات تمويل أصغر قوية وموثوقة. http://www.cgap.org/p/site/c/template_/rc/1.26.10622

الاستقصاء المشترك بين سيجاب والاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة لتحديد حجم سوق الخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول. وفقاً لهذه الدراسة المشتركة، من المتوقع أن يزيد حجم سوق الخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول إلى 5 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2012.

هل توجد مبررات لتقديم خدمات لصغار المدخرين؟ تبحث هذه الدراسة العرضية لسيجاب فيما إذا كان صغار المدخرين يسهمون في استدامة مؤسسات التمويل الأصغر أم يتسببون في تقويضها. وحيث إن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر يفكر في إعداد أدوات ادخارية، كان ينبغي

كم يبلغ التمويل المقدم لأنشطة التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ كشف استقصاء سيجاب للجهات الممولة لأنشطة التمويل الأصغر عام 2010 عن زيادة الجهات الممولة عبر الحدود لالتزاماتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 787 مليون دولار أمريكي حتى ديسمبر/كانون الأول. ويمثل ذلك زيادة 4 في المائة عن العام السابق، مقارنةً بزيادة مقدارها 17 في المائة في التمويل عالمياً. وجتذب المغرب ومصر أكثر من 60 في المائة من التمويل العابر للحدود إلى المنطقة. وتقدم جهات التمويل العامة (الوكالات ثنائية ومتعددة الأطراف وجهات التمويل الإثمائي) 90 في المائة تقريباً من التمويل العابر للحدود إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يجعل المنطقة صاحبة أقل حصة من جهات التمويل الأجنبية الخاصة. ومع ذلك، فقد زاد التمويل الخاص بنسبة 80 في المائة في عام 2009. وقد خصص ما يقرب من 128 مليون دولار لبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستخدم 80 في المائة من تلك الأموال في تعزيز مقدمي الخدمات للأفراد (خدمات التجزئة)؛ بينما يستخدم 20 في المائة للمساعدات الفنية على مستوى البنية التحتية للسوق ومستوى السياسات. وقد حصل كل من المغرب والعراق على أكثر من 40 في المائة من الأموال المخصصة لبناء القدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسيتوافر مزيد من التحليلات عن التمويل العابر للحدود قريباً على الموقعين التاليين: www.themix.org و www.cgap.org

يقدم تقرير "الحصول على التمويل 2010 (Financial Access 2010)" نظرة عامة على قطاع التمويل الأصغر خلال الأزمة المالية. وقد نشر كل من سيجاب والبنك الدولي مؤخراً تقرير الحصول على التمويل 2010، والذي يستند إلى مسح لجهات التنظيمية المالية في أكثر من 140 بلداً.

ويوجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 818 حساباً إيداع لكل 1000 بالغ في مقابل 635 حساباً بنكيًا لكل 1000 بالغ في البلدان النامية. وثمة تفاوت واسع فيما بين بلدان المنطقة في معدل انتشار حسابات الإيداع، فمن 104 حسابات بنكية لكل 1000 بالغ في اليمن إلى 1751 حساباً بنكيًا لكل 1000 بالغ في الإمارات العربية المتحدة. ويعد نصيب الفرد من متوسط حجم الودائع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يبلغ 260 في المائة) أعلى من البلدان النامية وذات الدخل المرتفع.

وفيما يتعلق بحسابات القروض، يوجد 201 قرض بنكي لكل 1000 بالغ في مقابل 245 قرضاً بنكيًا لكل 1000 بالغ في البلدان النامية. وثمة تفاوت واسع أيضاً فيما بين بلدان المنطقة في معدل انتشار حسابات القروض، من 175 قرضاً بنكيًا لكل 1000 بالغ في تونس إلى 8 قروض بنكية فقط لكل 1000 بالغ في اليمن. وتستهدف المؤسسات المالية

طرح مؤسسات التمويل الأصغر في الهند للتداول العام: الاكتتاب العام الأولي في مؤسسة SKS. في 28 يوليو/تموز 2010، أصبحت SKS أول مؤسسة تمويل أصغر في الهند تقدم على طرح أسهمها خلال اكتتاب عام أولي. وتقوم مذكرة المناقشة المركزة هذه بتجميع الحقائق وتطرح التساؤلات وتناقش الآثار المحتملة لهذا الاكتتاب، لا سيما على الفقراء. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.47613

التمويل الأصغر والخدمات المصرفية المتنقلة (باستخدام الهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الأخرى): قصتهما حتى الآن. قام العديد من مؤسسات التمويل الأصغر بتجريب قنوات بديلة لتقديم الخدمات من أجل خفض التكاليف وتسهيل الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها وزيادة راحة العملاء. وتبحث مذكرة المناقشة المركزة تلك في مختلف الأدوار التي يمكن أن تلعبها مؤسسات التمويل الأصغر في الخدمات المصرفية المقدمة عبر الهاتف المحمول والمزايا الممكنة التي يتوقع أن يجنيها كل من مؤسسات التمويل الأصغر والعملاء. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.45546

تنظيم حماية أموال العملاء لدى الجهات غير المصرفية المصدرة للأموال الإلكترونية. أثار النجاح الذي حققته إم - بيسا في كينيا سؤالاً حول أكفا الطرق لتنظيم الجهات غير البنكية - والتي من أبرزها شركات تشغيل شبكات الهواتف المحمولة - التي تتعاقد مباشرة مع العملاء على إصدار قيمة إلكترونية مقابل الحصول على أموال مساوية ("أموال إلكترونية"). <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.45715

حماية عملاء الخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية: أهداف السياسات والخيارات التنظيمية. تزيد الخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية من شواغل كل من الجهات التنظيمية والإشرافية المتعلقة بالعملاء، نظراً لجمعها بين استخدام الوكلاء والأجهزة المزودة بالتكنولوجيا في خدمة أعداد كبيرة من العملاء أقل تعليماً وتعوزهم الخبرة المطلوبة. ومع ذلك، فلم يُنشر سوى القليل عن حماية المستهلك في الخدمات المصرفية المقدمة دون فروع بنكية. وتسعى مذكرة المناقشة المركزة هذه إلى إلقاء الضوء على هذا الموضوع. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.47443

منذ وقت طويل إلقاء نظرة قريبة على التكاليف الحقيقية والربحية الشاملة لصغار المدخرين. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.47356

صناديق الأبيكس: مصدر مهم من مصادر التمويل المحلي. تعتبر صناديق الأبيكس مصدراً مهماً من مصادر التمويل المحلي للتمويل الأصغر، وقد ازدادت أهميتها منذ الأزمة المالية العالمية. حيث يتم دفع أكثر من ملياري دولار أمريكي سنوياً من الأموال العامة على مستوى العالم للتمويل الأصغر من خلال صناديق الأبيكس أو الصناديق المحلية للخدمات المصرفية للمؤسسات. يستند هذا الموجز إلى بيانات من 76 صندوقاً رئيسياً ويقدم نظرة عامة موجزة عن التمويل من خلال الصناديق الرئيسية. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.43025

مستثمرو التمويل الأصغر يعدلون إستراتيجياتهم في ظل ظروف سوق قاسية. تواجه أدوات الاستثمار في التمويل الأصغر في عام 2010 بيئة استثمارية صعبة بسبب كثرة حالات التخلف عن سداد الديون والتباطؤ الكبير في الطلب على رأس المال من مؤسسات التمويل الأصغر. ويعرض هذا الموجز للجهات الرئيسية في أدوات الاستثمار في التمويل الأصغر، ويلقي الضوء على الالتزام المتنامي فيما بينها بانتهاج ممارسات بيئية واجتماعية وحوكومية سليمة. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.47946

الاتفاقيات المستندة إلى الأداء. يعرض هذا الدليل الفني للمبررات المنطقية لاستخدام الاتفاقيات المستندة إلى الأداء ويقترح وسائل لدمج الأهداف والحوافز المستندة إلى الأداء في اتفاقيات القروض والمنح. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.43934

تسهيلات الصرف الأجنبي الخاصة بالتمويل الأصغر. شهد استثمار رأس المال الأجنبي في التمويل الأصغر طفرة على مدى السنوات الأربع الماضية. ويمكنه أن يحقق منافع مهمة لمؤسسات التمويل الأصغر، ولكن يحمل معه أيضاً مخاطر الصرف الأجنبي. تلقي هذه الدراسة العرضية نظرة عن قرب على مختلف تسهيلات الصرف الأجنبي والطلب على مثل تلك التسهيلات والتحديات المستقبلية لإدارة المخاطر. <http://www.cgap.org/p/site/c/template>. /rc/1.9.43712